

Distr.  
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2015/Technical Paper.8  
26 November 2015  
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

## تقرير

استشارات إلكترونية لمتابعة بعض النقاشات  
والتي رافقت صياغة تقرير التنمية الاجتماعية  
العدد الأول بعنوان: "ماذا تبقى من الربيع العربي:  
"مسار طويل نحو تحقيق العدالة الاجتماعية  
في المنطقة العربية"



الأمم المتحدة  
نيويورك، 2015

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف، وليست بالضرورة، آراء الإسكوا.

15-00493

جدول المحتويات

|   |       |  |
|---|-------|--|
| 3 | ..... | مقدمة:                                   |
| 3 | ..... | خلفية:                                   |
| 4 | ..... | المنهجية: تنظيم المنتدى ومنهجية الإدارة. |
| 4 | ..... | المحور الأول: منهجية التقرير العام       |
| 5 | ..... | المحور الثاني: حالة مصر                  |
| 5 | ..... | المحور الثالث: حالة المغرب               |
| 6 | ..... | المحور الرابع: حالة تونس                 |
| 7 | ..... | ملاحظات ختامية:                          |

## مقدمة:

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) منتدى إلكترونيًا لمتابعة بعض النقاشات التي رافقت صياغة تقرير التنمية الاجتماعية بعدده الأول والذي يحمل العنوان التالي: "ماذا تبقى من الربيع العربي: مسار طويل نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة؟" من خلال دراسة حالة كل من المملكة المغربية (المغرب) وجمهورية مصر العربية (مصر) والجمهورية التونسية (تونس)، وذلك من خلال الفترة الممتدة بين 1 أيلول ولغاية 15 تشرين الأول 2015.

يهدف هذا المنتدى إلى استكمال النقاشات التي رافقت اجتماع فريق الخبراء الذي عُقد بتاريخ 18 آب-أغسطس 2015 في مقر الإسكوا في بيروت، والذي ساهم في تقديم ملاحظات أساسية على المسودة الأولى لتقرير التنمية الاجتماعية.

هدف المنتدى الإلكتروني إلى مناقشة التحديات الأساسية التي تواجه البلدان الثلاث قيد الدرس، أي مصر وتونس والمغرب، والمتعلقة تحديداً بموضوع العدالة الاجتماعية في المنظومة الدستورية والقانونية التي أقرت، أو ستقر، بعد الحراك الشعبي الذي انطلق العام 2011. ولقد تركزت المناقشات الإلكترونية على منهجية التقرير، وتطوير بعض الأفكار التي تقدمت خلال اجتماع الخبراء، إضافة إلى تقديم التوصيات التي تساهم في تحقيق أهداف التقرير على صعيد الحكومات والمجتمعات المعنية.

ويقدم هذا الملخص عرض لأبرز النقاشات الإلكترونية التي رافقت كتابة مسودة تقرير التنمية الاجتماعية بعدده الأول. وهو ينقسم إلى الأجزاء التالية: الخلفية والتي تقدم عرض عام للسياق التي أطر المنتدى الإلكتروني، منهجية المنتدى، المخرجات من ناحية منهجية التقرير العام، إضافة إلى حالة كل من مصر، تونس والمغرب. وأخيراً، تقديم لبعض الملاحظات الختامية.

## خلفية:

- نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اجتماعاً لفريق الخبراء لمناقشة المسودة الأولى من تقرير التنمية الاجتماعية (عدد رقم 1) بعنوان "ماذا تبقى من الربيع العربي: مسار طويل نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية"، الذي عُقد في بيت الأمم المتحدة في بيروت يوم الثلاثاء الموافق في 18 آب/أغسطس 2015. وشارك في الاجتماع مجموعة مصغرة من الخبراء والأخصائيين العاملين في الحكومات وفي منظمات المجتمع المدني ومراكز البحوث، ومن بينهم المستشارين الذين تم توكيلهم من الإسكوا بمهمة إعداد بعض فصول هذا التقرير ودراسات الحالة.

- وهدف هذا الاجتماع إلى مناقشة مضمون التقرير وتقديم مقترحات عملية بشأن مختلف محاوره استناداً إلى تجربة ثلاث دول عربية مختارة (وهي المغرب، تونس، ومصر)، وبالتركيز على: (أ) الدستور، العمليات الدستورية، والعمليات الأخرى؛ (ب) القوانين والتشريعات القائمة، ودور البرلمان في تعزيز العدالة الاجتماعية؛ و(ج) تقييم التنفيذ الفعلي لسياسات الحكومة، واستراتيجياتها، وخطط عملها بهدف تعزيز العدالة الاجتماعية في قطاعات ذات الصلة.

- وبالتالي كان الهدف الأساس من المنتدى الإلكتروني هي المتابعة مع الخبراء فيما يتعلق بأهم النقاط التي تم مناقشتها أو تقديمها خلال لقاء بيروت الأول.
- لقد ضم المنتدى خبراء ممثلي للدول الثلاث وهم محمد العجاتي من مصر وهو باحث ومدير "منتدى البدائل العربي للدراسات"، وندير الممني من المغرب وهو إستاذ القانون الدستوري في كلية الحقوق في جامعة محمد الخامس في الرباط، ومحمد خالدي من تونس وهو مدير الإصلاح الإداري والحوكمة في وزارة المرأة والأسرة والطفولة، ومحمد شعبان من تونس وهو رئيس الضمان الاجتماعي سابقاً. إضافة إلى كرم كرم من لبنان وهو مدير الأبحاث في "مبادرة المساحة المشتركة".

#### المنهجية: تنظيم المنتدى ومنهجية الإدارة

- عمل فريق عمل الاسكوا على تقديم تقرير مفصل عن أبرز التوصيات التي قدّمها المشاركون في اجتماع الخبراء، وموجزاً للعروض التي قُدمت والمناقشات التي دارت حول كل محور من محاور الاجتماع، وتم مشاركته مع الأعضاء.
- تولّى المستشار الإقليمي للدراسة تنظيم المنتدى الإلكتروني مع الخبراء من خلال النقاش التواصل الإلكتروني.
- وُضعت قواعد ونظم محددة للمشاركة في المنتدى والتي تُختصر بما يلي:
  - المتابعة المباشرة مع الخبراء حول بعض النقاط أو الاقتراحات التي تم التداول بها خلال اجتماع الخبراء.
  - الإشارة إلى روابط أو مواقع إلكترونية أو مراجع تقدم آخر الإحصاءات الرسمية حول القطاعات المختلفة في كل من البلدان الثلاث.
  - لقد تعاون جميع الخبراء في تقديم الأرقام، والمراجع إضافة إلى بعض الأفكار المكتملة. 4

ويعكس هذا التقرير آراء المشاركين بالطريقة التي قُدمت فيه مع الحفاظ على مضمونها.

#### المحور الأول: منهجية التقرير العام

- ركّز هذا المحور من التقرير على المنهجية المعتمدة في الدراسة وعلى خلفياتها، وأهدافها وغيرها من المواضيع ذات الصلة. ولقد أدت النقشات إلى تقديم النقاط التالية، والتي تم أخذها بعين الاعتبار في سياق نص المسودة النهائية من التقرير.
- ضرورة توسيع المقدمة من خلال ضرورة تسليط الضوء على بعض الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت في سنوات ما قبل الربيع العربي منها احتجاجات الحوض المنجمي في تونس، وحركة كفاية في مصر على سبيل المثال لا الحصر. يأتي هذا الاقتراحات لتسليط الضوء على أن

الربيع العربي لم ينطلق من العدم، إنما له امتداده الاجتماعي المطلبي في البلدان المختلفة. وبالتالي فالاحتجاجات الشعبية لا يجب أن تنحصر في المكان والزمان، لا بل هي عبارات عن تراكمات من الحركات المطالبة والتي أدت بشكل أو بآخر إلى اندلاع الربيع العربي. كذلك، من شأن هذا الاقتراح ألا يحصر الربيع العربي مع سقوط الانظمة، إنما هنالك حالياً العديد من الاحتجاجات القائمة والتي تساهم في النقاش العام حول العدالة الاجتماعية في البلدان العربية.

- كان من الضروري أيضاً أن يحدّث التقرير بناءً على المستجدات الأخيرة التي تحصل في البلدان قيد الدرس فالرباعي التونسي قد حصل على جائزة نوبل للسلام، وأقيمت الانتخابات التشريعية في مصر، إضافة إلى انتخابات الجهات في المغرب.

- أما من ناحية المنهجية، كان هنالك تشديد مستمر على أن العدالة الاجتماعية تأتي في سياق منظمة قانونية متكاملة تطلب وقت من أجل تنفيذها بالكامل. وبالتالي هنالك ضرورة لعدم الحكم السريع على مدى تبنيتها من عدمه بعد أربع سنوات من الربيع العربي، إنما ربطها ربط مباشر بالسياق السياسي التي تتفاعل معه القوانين. وبالتالي كان لا بد من تقييم المنظومة العامة للتشريع، ومن ثم محاولة فهم واقع العدالة الاجتماعية.

### المحور الثاني: حالة مصر

- لقد ساهمت النقاشات الالكترونية في تسليط بعض الضوء حول المقارنة بين دستور مصر للعام 2012، والذي أقر تحت حكم الإخوان المسلمين ودستور العام 2014 الذي أقر بعد عزل الرئيس محمد مرسي. ومن أحد الاقتراحات التي توصل إليها النقاشات هو تقديم المقارنة بين الدستورين خصوصاً فيما يتعلق بوضع المرأة. فمثلاً، نص الدستور على أن الدولة تقدم التعويضات للأبناء وعوائل الشهداء وجاءت الصياغة بشكل تدل على الشهداء هم فقط من الرجال. وهذا ما تم تعديله في الدستور الحالي.

- من النقاشات الأخرى، المساهمة في تقديم العديد من الدراسات التي جاءت لتكمل مضامين الدستور. من هذه الدراسات مثلاً، دراسة تفصيلية حول واقع المجتمعات المدنية في العالم العربي على ضوء الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي منذ بدء الربيع العربي في العام 2011.

- تحديث التقرير بناءً على الانتخابات المصرية والتي كانت ستجرى تشرين الأول 2015، وإمكانية ربط نسب المشاركة بالحياة السياسية في مصر ومدى تمكن المجتمع من إعادة نسج العلاقة مع الدولة المصرية ومؤسساتها.

### المحور الثالث: حالة المغرب

- من أهم النقاط التي أشار إليها الدكتور الممني، بأن التقرير، خصوصاً فيما يتعلق بالاستشارات الدستورية، قد لجأ إلى مصدر بحثي، وهي ورقة صادرة عن أهم الباحثين الدستوريين في

المغرب. تقول الورقة بأن مسار صناعة الدستور في المغرب قد غاب عنه بشكل مطلق أي نوع من الاستشارات والتي لم تسمح للمجتمع المدني والأحزاب السياسية في تقديم أي اقتراحات إصلاحية. لفت نظرنا الدكتور ممني بأن هذه الدراسة، وبالرغم من أهميتها ومنهجها العلمي، يشوبها العديد من المغالطات. وبالتالي ساهم النقاشات في تسليط الضوء على هذه النقاط، فقد أرسل الدكتور الممني الوثائق التي تم تقديمها من قبل ممثلي الجمعيات المدنية والأحزاب السياسية إلى لجنة صياغة الدستور في المغرب. وهذا ما ساهم في توسيع رقعة التحليل أيضاً.

- كذلك تم اقتراح تبني "تعريف اجرائي" لمبدأ العدالة الاجتماعية، نظراً للتعريفات العديدة لهذا المفهوم والذي ما تأخذ بعداً سياسياً في بعض المجالات.

- ضرورة مراجعة الجزء المتعلق بالجهوية الموسعة وربطه بالانتخابات المحلية التي جرت في المغرب بتاريخ 4 سبتمبر/أيلول 2015.

#### المحور الرابع: حالة تونس

- تقديم بعض الملاحظات العامة والتي أخذها التقرير بعين الاعتبار. من هذه الاقتراحات التشديد على أن مسار الدستور وتطبيقه هو مسار طويل. وبالتالي لا يمكن الحكم عليه بعض مضي أربع سنوات فقط. فإذا كانت الأولوية قد أعطيت لقانون الإرهاب، فإنه وفي الحالات الطبيعية، عادة ما تأخذ القوانين المتعلقة بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية وقتاً أطول لتطبيقها. وهذا ما ينطبق بشكل أو بآخر على البلدان الثلاث.

- تم اقتراح بأن يتضمن الدستور آخر القرارات والتشريعات الصادرة في تونس خصوصاً القانون الذي أعطى المرأة الحق في السفر مع أولادها من دون وصاية الأب.

- ساهم التواصل الإلكتروني في التأكد من العديد من المعلومات والأرقام حوا أعداد المنتسبين إلى الضمان الاجتماعي في تونس.

- تم تقديم العديد من المراجع الموثوقة في هذا الإطار منها ما هو صادر عن تقارير دولية كمنظمة الصحة العالمية ومنها ما هو صادر عن وزارات في تونس.

- وضع جائزة نوبل للسلام والتي قد نالها الرباعي التونسي ضمن سياق المرحلة الانتقالية التي شهدتها تونس. وضرورة الإشارة إلى العبر التي يمكن استخراجها من هذه الجائزة ورمزية فوز تونس بها.

**ملاحظات ختامية:**

- لقد تم التشديد على ضرورة تقديم توصيات نهائية تتعلق بالنقاط التالية: (1) توصيات حول المراحل الانتقالية بشكل عام، وكيف يمكن أن تستفيد البلدان من تجربة الحالات الثلاث. (2) توصيات خاصة بكل بلد تتوجه في آن إلى الحكومات والأحزاب والمجتمع المدني.
- إضافة إلى ذلك تم التشديد على ضرورة أن تشمل خلاصة التقرير على النقاط الإيجابية الخاصة بكل بلد، وذلك لإظهار التقدم الملحوظ الذي أتي مع الربيع العربي، وإظهار في المقابل التحديات الأساسية التي أخرجت من عملية الانتقال الديمقراطي وعرقلة تطبيق أوسع للعدالة الاجتماعية.